مزاعم الإستيطان الصهيوني في فلسطين من وجهة نظر واقعية وقانونية

Claims of Zionist settlement in Palestine from a realistic and legal point of view

د. محمد عبد الفتاح شتيه أستاذ مساعد . كلية القانون جامعة الإستقلال . فلسطين

Moh.shtayah@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 12 /2018/06 ***** تاريخ قبول المقال: 2018/07/01 ***** تاريخ نشر المقال: 20 /12/ 2018

ملخص

تتسارع وتيرة الإستيطان الصهيوني في أرض فلسطين بشكل يومي، وكأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سباق مع الزمن في فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي، متذرعة بمزاعم تاريخية ودينية وأمنية، تناقض الواقع والقانون، فهي مجرد خرافات تستند إليها لتبرير إقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال المهاجرين اليهود من بقاع الأرض مكانه بالعنف والإرهاب، مما يقوض حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ويخل بالسلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الإستيطان، المزاعم الصهيونية للإستيلاء على أرض فلسطين، أطماع الصهيونية في ارض فلسطين، مبررات الإستيطان، الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.

Abstract : The Zionist settlement in the Palestinian territories is accelerating on a daily basis, as if the successive Israeli governments in a race against time to impose the status quo on the Palestinian people and the international community, citing historical, religious and security claims that contradict reality and law. They are just superstitions based on them to justify the uprooting of the Palestinian people and replacing them by the Jews from all parts of the world using violence and terrorism, thereby undermining the legitimate and inalienable rights of the Palestinian people and violating international peace and security

key words Settlement, Zionist claims to seize the land of Palestine, Zionist ambitions in the land of Palestine, justification of settlement, Zionist immigration to Palestine

مقدمة

يحظر القانون الدولي الإنساني على دولة الإحتلال نقل سكانها أو جزء منهم إلى الأراضي التي تسيطر عليها، وإحلالهم مكان السكان الأصليين، لكن سلطات الإحتلال الإسرائيلي تضرب بعرض الحائط أحكام هذا القانون، وتعمل على ترحيل السكان الأصليين للأراضي الفلسطينية المحتلة بالترغيب والترهيب، وإحلال المهاجرين اليهود من جميع دول العالم مكانهم، زاعمة أن لها حق ديني وتاريخي في أرض فلسطين، وأن الضرورات الأمنية أيضا تبرر لها ذلك.

إذ أصبحت المستوطنات الصهيونية كالحزام يحيط بالمدن والقرى الفلسطينية، وتبتلع الأراضي المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مما يعد إنتهاكا صارخا لمباديء وأحكام القانون الدولي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن دولة الإحتلال الإسرائيلي تقضم وتهضم في الأراضي الفلسطينية، وتطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم وتحل مكانهم المهاجرين اليهود، على مرأي ومسمع العالم أجمع، دون أن يحرك ساكنا، حتى أصبحت المستوطنات تسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية وعربدة المستوطنين تطال البشر والشر والحجر.

مشكلة البحث:

تدعي دولة الإحتلال الإسرائيلي أن ما تقوم به من إستيطان إحلالي في أرض فلسطين، يستند إلى حقها المستمد من الوعد الإلهي لليهود بورثة أرض الميعاد فهل فعلا لهم هذا الحق الذي يرجون له فعلا؟ وأن لهم حقا تاريخيا في هذه الأرض، حتى أصبحت هذه الرواية دارجه، فما مدى صحة هذه الرواية الإسرائيلية؟ وهل إسرائيل في موقف دفاع عن نفسها فعلا بوضع خطوط دفاع أمامية تتمثل في المستوطنات؟

هدف البحث:

نسعى إلى وضع المزاعم التي تسوق لها الحكومات الإسرائيلية لتبرير طرد السكان الفلسطينيين والإستيلاء على أرضهم تحت عدسة المجهر من ناحية واقعية وقانونية، ولفت نظر الباحثيين والمهتمين إلى كذب الرواية الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى نذهب بهذه الدراسة إلى بناء أرضية واقعية وقانونية يمكن الإسترشاد بها في مواجهة الرواية الإسرائيلية أمام المنظمات والهيئات الدولية.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج التاريخي لبحث الجذور التاريخية للموضوع، وأيضا إعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: ماهية الإستيطان الصهيوني في فلسطين.

المبحث الثاني: مزاعم الإستيطان الصهيوني في فلسطين وتقييمها.

المبحث الأول: ماهية الإستيطان الصهيوني في فلسطين

قبل ظهور الحركة الصهيونية العالمية، كان الشعب الفلسطيني يتقبل اليهود بروح من السماحة التي تفرضها تعاليم الدين الإسلامي والتقاليد العربية في معاملة أتباع الديانات الأخرى من يهود ومسيحيين، لكن الحركة الصهيونية العالمية أعلنت في مؤتمرها الأول عن نواياها في إقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه التاريخية وإحلال المهاجرين اليهود مكانه.

وعليه نتناول هذا المبحث في مطلبين: المطلب الأول: نشأة الإستيطان الصهيوني في فلسطين، أما المطلب الثاني: خصائص الإستيطان الصهيوني في فلسطين.

المطلب الأول: نشأة الإستيطان الصهيوني في فلسطين

لم تكن أحلام اليهود بالإستيطان في أرض فلسطين وطرد سكانها والحلول مكانهم وليدة اللحظة، بل مرت بمراحل مختلفة.

وعليه نقسم هذا المطلب إلى فرعين:الفرع الأول: الإستيطان في عهد الدولة العثمانية والفرع الثاني: الإستيطان في ظل الإنتداب البريطاني وما بعده.

الفرع الأول: الإستيطان في عهد الدولة العثمانية

كان اليهود يتجهون في صلواتهم إلى القدس، ويحلمون بالعودة إلى فلسطين ـ أرض المعاد ـ عن طريق معجزة إلهية تتحقق بظهور مسيح جديد في آخر الزمان يقود العالم نحو السلام والخير[1].

لكن بعض رجال الدين اليهود ـ الحاخامات ـ ومنهم يهودا الكالاي، دعوا إلى العمل على تحقيق المعجزة الإلهية، بالإستيطان في أرض فلسطين، بشراء الأراضي من السلطات التركية[2]، ولهذا تم تأسيس جمعية عشاق صهيون في عام 1882 التي تبنت مسألة الإستيطان في فلسطين، وسعت لشراء الأراضي من الدولة العثمانية[3].

وقد إستغلت الحركة الصهيونية الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الدولة العثمانية، والفساد الإداري المتفشي بين موظفيها، وحال المزارعين الفلسطينيين[4]، فعملت على شراء الأراضي بأسعار باهضة ممن أصبحوا مالكين لها نتيجة هذه الظروف، الذين لا يهمهم سوى تحقيق الربح[5].

وقد شعر السلطان عبد الحميد الثاني بخطر الصهيونية، فبدأ بمحاربة الهجرة إلى فلسطين والإستيطان فيها، فبدأت خطوات الإطاحة به بتدبير مظاهرات في عدة مدن تركية، وتم تشكيل مجلس ملكي إجتمع مع حركة تركيا الفتاة وقرروا خلع السلطان[6].

---

[1] د. محمد عبد المنعم عامر، تاريخ الإستيطان في فلسطين،، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،2002، ط1، ص25.

[2] المرجع السابق، ص26.28.

[3] د. علي المحجوبي، جذور الإستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس، تونس، 1990، بدون ط، ص26.

[4] أ/رفيق النتشة،عبد الحميد الثاني وفلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ط3، ص44.

تجدر الإشارة إلى أن الباب العالي فرض ضرائب باهضة على المزارعين، عجزوا عن سدادها؛ مما أدى إلى إستيلاء الدولة على أراضيهم وعرضها للبيع في المزاد العلني لإستيفاء الضرائب المترتبة عليهم؛ مما مكن أغنياء بيروت وتجارها من أمثال عائلات سرسق وبطرس والخوري من الحصول على أخصب أراضي فلسطين.

[5] نرى أن ما يتم الترويج له منذ النكبة الفلسطينية وحتى يومنا هذا من جانب الصهيونية العالمية وبعض الحكومات العربية(للأسف) بأن الفلسطينيين قد باعوا أرضهم؛ لم يكن سوى أكاذيب من الحركة الصهيونية للتفرد بالشعب الفلسطيني الأعزل، وذلك بتخلي الأمة الإسلامية والعربية عن دعم الفلسطينيين في حربهم ضد الصهاينة بحجة أنهم باعوا أرضهم كيف نساعدهم!!، وايضا هي أكاذيب من بعض الحكومات العربية العاجزة والمنصاعة لأوامر إسرائيل وحلفائها مقابل المساعدات الإقتصادية؛ لتخفيف ضغط الشارع العربي عنها الذي يطالب بدعم الأشقاء الفلسطينيين في إسترداد أرضهم.

[6] د. حسان علي حلاق،، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1909ـ1908، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، بدون ط، ص121.130.

وقد أدى هذا الإنقلاب بمساعدة اليهود، وإعتلاء حزب تركيا الفتاة عرش السلطة؛ إلى فتح باب الهجرة إلى فلسطين، وارتفاع أعداد اليهود في فلسطين إلى 85 ألف عام1947 [7].

الفرع الثاني: الإستيطان في ظل الإنتداب البريطاني وما بعده

نظرا للموقع الإستراتيجي لفلسطين خططت الحكومة البريطانية لإحتلالها؛ لإحكام نفوذها على الجزيرة العربية والمحافظة على مصالحها الإستراتيجية[8]، فبادرت إلى التفاوض مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين[9]، حيث أرسل وزير خارجية بريطانيا(بلفور) رسالة إلى الثري اليهودي روتشيلد في 2 نوفمبر 1917، تتعهد فيها بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[10]، فبعد4شهور وصلت بعثة صهيونية إلى فلسطين بقيادة حاييم وايزمن(اول رئيس وزراء لما يسمى بدولة إسرائيل)، كان هدفها المعلن تهيئة الأجواء لخلق أمر واقع في فلسطين[11].

وحين أتمت بريطانيا إحتلال فلسطين كاملة في ديسمبر 1918،إتخذت خطوات لتنفيذ وعد بلفور، حيث أقامت في يوليو 1920 حكومة مدنية بدل الحكم العسكري، وعينت اليهودي هربرت صموئيل أول مندوب سامي لها على فلسطين؛ مما فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وطرد سكانها وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم[12].

وفي 24يوليو 1922 أقرت عصبة الأمم صك الإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي تضمن وعد بلفور، ومسئولية الدولة المنتدبة عن إنشاء هذا الوطن[13]، فبدأ الصندوق القومي اليهودي بشراء المزيد من أراضي فلسطين، وبالتحديد من ملاكي أراضي الغائبين لإستيعاب المهاجرين اليهود[14].

---

[7] د. هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2002 بدون ط، ص18.

[8] د. كامل محمود خلة، فلسطين والإنتداب البريطاني 1922.1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس ليبيا، 1981، ط2، ص37.

[9] د. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية(خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة) مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،2012، بدون ط، ص34.

[10] د. حسن الجلبى، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969 بدون ط، ص47،48. والجدير بالذكر أن هذا الوعد يعتبر باطل، فهو مجرد تصريح سياسي؛ لأنه صادر من حكومة إلى فرد ليس له إختصاص تلقي مثل هذا الوعد في القانون الدولي، ومن جهة أخرى لأن بريطانيا لا تملك إصدار مثل هذا الوعد؛ لأن أقصى ما كان لها من صلاحيات في فلسطين وقت إصداره، ينحصر فيما للسلطة المحتلة من صلاحيات، فالإحتلال لا ينقل السيادة. أنظر: د. جابر إبراهيم الراوي، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، دار الجليل، عمان، 1985، ط1، ، ص34،35.

[11] باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون1876.1983، ترجمة الهام الخوري، دار الحصاد، دمشق،1991، ط1، ص54.

[12] د. إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ، الرياض، 1973ط1، ص60.

[13] باميلا آن سميث، المرجع السابق، ص53.

[14] باميلا آن سميث، المرجع السابق، ص55. أي شراء هذه الأراضي من أشخاص امتلكوها بفعل الأمر الواقع لعدم وجود مالكها الأصلي، أي أنه تم التعامل مع هذه الأراضي كأنها أموال منقولة الملكية فيها بوضع اليد.

كما ساعدت بريطانيا في تشكيل قوات عسكرية صهيونية وتدريبها وامدادها بالسلاح، كالهاغاناة والأرغوان، بينما كانت تقتل من يملك سلاحا ناريا من أهل فلسطين، بل تسجن من يملك سكينا طويلا، وضيقت سبل العيش على الفلسطينيين، وسعت لتعميق الإنقسامات العائلية والطائفية[15]، ولم تعترف بالوجود الوطني للفلسطينيين، بل وصفتهم دائما بالقطاع الآخر من السكان، وعملت على ترويج إشاعات بأن فلسطين لم يكن فيها سوى عدد بسيط من الناس أو فئات دينية بائسة؛ لتبرير دعمها لليهود، وعدم إظهار إعتداءها على حقوق شعب فلسطين[16].

وفي فبراير 1945 أعلنت بريطانيا التوجه للأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، وقد تم تشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة لدراسة الوضع، توصلت إلى انهاء الإنتداب وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين واحدة عربية والأخرى يهودية، مع وضع القدس تحت وصاية دولية[17].

وفي 29نوفمبر1947 صدر قرار التقسيم(181) عن الجمعية العامة يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين الأولى يهودية يخصص لها 54.6% من أرض فلسطين، والثانية عربية لها 44.4%، 5% القدس تحت حماية دولية[18]، لكن الشعب العربي الفلسطيني رفض هذا القرار الذي يقسم وطنهم ويقتلعهم من أرضهم التاريخية، بينما رحب به اليهود[19].

وجراء الأعمال الإرهابية ووحشيتها، كما حصل في مذبحة دير ياسين وغيرها، اضطر ما يقرب مليون فلسطيني على مغادرة بلادهم وترك اموالهم، على أمل العودة إليها عند وصول القوات العربية وإجلاء اليهود عنها[20].

---

[15] د. هند أمين البديري، المرجع السابق، ص70.

[16] باميلا آن سميث، المرجع السابق، ص59.

[17] د. جابر إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص38.

[18] نؤيد ما ذهب إليه جانب من الفقه بأن هذا القرار يشكل خرقا لمبدأ الحق في تقرير المصير الوارد في المادة2/1 من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن الجمعية العامة لا تملك سوى إصدار توصيات فمن خلال المادتين(2/11) (1/12) هناك قيدين على الجمعية العامة، **الأول**: موضوعي يلزم الجمعية العامة أن تحيل إلى مجلس الأمن كل مسألة تقتضي تسويتها إتخاذ عمل يشتمل على تدابير فعلية، **والثاني**: شكلي يمنع الجمعية العامة تقديم توصية في أي موقف أو نزاع يباشر بصدده مجلس الأمن مسئولياته بمقتضى الميثاق إلا إذا طلب إليها مجلس الأمن ذلك، فالجمعية العامة خرجت على حدود إختصاصها بإتخاذ قرار التقسيم، فهذا القرار يمس بوحدة أراضي بلد وتعديل أوضاعه السياسية والقانونية رغم إرادة سكانة، وهو من إختصاص مجلس الأمن وحده من ناحية، ومن ناحية ثانية ما قامت به الجمعية العامة لا يمكن إنشاؤه من وجهة نظر القانون الدولي إلا بمقتضى معاهدات واتفاقات تنعقد بين الأطراف الدولية، لأن هذه التسويات منشئة لحقوق ومراكز قانونية جديدة لا يملك الموافقة عليها إلا الأطراف المعنية، فهو عبارة عن تمزيق لفلسطين وتفتيت وحدتها الوطنية والسياسية، انظر: د. حسن الجلبى، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969، بدون ط، ص 64،65.

[19] د. ويصا صالح، الحرب العدوانية الصهيونية والتوسعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد(10) 1967، ص152.

[20] د. فوزي الجدبة، حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل، بحث مقدم إلى كلية الآداب، الجامعة الإسلامية في غزة، 2008، ص8. جدير بالذكر أن وصول القوات العربية جاء متأخرا كثيرا، ولم يكن في حجم القوة الحربية الصهيونية، لا عددا ولا عدة ولا وحدة ولا تنظيما؛

وفي 5 يونيو 1967 شنت إسرائيل عدوان استكملت فيه السيطرة التامة على الأراضي الفلسطينية، وبعض أراضي الدول العربية المجاورة؛ تنفيذا لمخططها الإستيطاني الذي يقوم على انتهاك القانون الدولي.

وهكذا قامت دولة الإحتلال الصهيوني على حساب الأراضي الفلسطينية وتشريد سكانها في الدول العربية المجاورة وتحويلهم إلى لاجئين مشردين، وما زال سرطان الإستيطان الصهيوني ينهش بالأرض الفلسطينية، بإقامة وحدات إسكانية جديدة بشكل يومي، وإتمام بناء جدار الفصل العنصري، فلم يبق من أرض فلسطين سوى 12%، تشمل المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية نظريا وفقا لإتفاق أوسلو.

المطلب الثاني: خصائص الإستيطان الصهيوني في فلسطين

تنطلق الحركة الصهيونية في مشروعها الإستيطاني من أن اليهود شعب بلا أرض، وأن فلسطين أرض بلا شعب وبذلك هي الأرض التي يتحقق فيها المشروع الصهيوني، فالرب وعد بني إسرائيل بها على حد زعمهم.

وقد تميز هذا الإستيطان بأنه إحلالي، ويتخذ من العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافه، نتناولها في فرعين: الفرع الأول: الإستيطان الصهيوني إحلالي، والفرع الثاني: العنف والإرهاب وسيلة الإستيطان الصهيوني.

الفرع الأول: الإستيطان الصهيوني إحلالي

قرر مؤتمر الصهيونية العالمية 1897 أن الهجرة إلى فلسطين والإستيطان فيها حجر الأساس لإقامة دولة الكيان الإستيطاني، ودعا إلى ترحيل العرب عن دولة اليهود المستقبلية بكل الوسائل لإجبارهم على ترك وطنهم، تمهيدا لإحلال المهاجرين اليهود مكانهم[21].

فهذا الإستيطان يأخذ شكل (ترانسفير) مزدوج، تحريك اليهود من المنفى إلى الأرض وتحريك السكان الأصليين من الأرض إلى المنفى، حيث تم تدمير ما يُقارب(532) مدينة وقرية وترحيل ما يُقارب مليون فلسطيني حتى نهاية 1947 من أرضهم ومصادرة ممتلكاتهم وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وإعتبار جميع الفلسطينيين الذين غادروا ديارهم قبل أول اغسطس 1948 في عداد الغائبين، وبالتالي فإن

مما ادى إلى هزيمة هذه القوات وتوسيع رقعة الإحتلال الصهيوني في فلسطين، وأصبح يسيطر على ما يزيد عن 77% من أرض فلسطين التاريخية، أنظر: فيصل أبو خضرا، تاريخ المسألة الفلسطينية، الأزمة والحل، بدون دار نشر،1991 بدون ط، ص133، 188.

[21] د. غازي حسين، الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، بدون ط، ص16. والجدير بالذكر أن الصهيونية روجت لمقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، تمهيدا لإحلال المهاجرين اليهود مكان السكان الأصليين، لكن بعض المهاجرين صُدموا عندما وجدوا سكان يقطنوا أرض فلسطين، مما إضطر العديد منهم العودة إلى بلادهم والتشكيك في مدى صدق الدعاية الصهيونية، أنظر: المرجع السابق، ص22_36.

ممتلكاتهم حقا لدولة الإحتلال الإسرائيلي[22]، وأثر عدوان يونيو1967 هُجر ما يزيد على 500ألف فلسطيني من أرضهم، ومنهم من هُجر للمرة الثانية، وهناك أحياء كاملة تم ترحيل سكانها وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وخاصة في مدينة القدس[23].

الفرع الثاني: العنف والإرهاب وسيلة الإستيطان الصهيوني

يعتبر العنف والإرهاب جزء لا يتجزء من مبادئ الصهيونية، بإعتباره الأساس لتحقيق استراتيجيتها الإستعمارية [24]، إذ إتخذته وسيلة لإخلاء فلسطين من سكانها الأصليين، تمهيدا لإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وإقامة الكيان الصهيوني المصطنع على أنقاذهم[25]، فبدأت بتنفيذ المجازر البشعة بحق السكان الأصليين للأرض الفلسطينية، بل إمتد إلى أي شخص يقف أمام المشروع الإستيطاني الصهيوني، إذ تم قتل الوسيط الأول للأمم المتحدة "فولك برنادوت" الذي قدم عدة اقتراحات من أجل عملية السلام للأمم المتحدة وهذه الإقتراحات لا تتفق مع أهداف الصهيونية ، فقاموا بإغتياله في 17 سبتمبر 1948 في مدينة القدس[26].

ومنذ عام 1948 والإرهاب الصهيوني مستمر في الأراضي الفلسطينية، وقد تحول من عمل كانت تقوم به عصابات صهيونية إلى عمل أصبحت تنظمه دولة الإحتلال بأجهزتها الرسمية وتمارسه ضد الدول والأشخاص الذين يعارضون سياستها الإستيطانية[27].

المبحث الثاني: مزاعم الإستيطان الصهيوني في فلسطين وتقييمها

إستندت دولة الإحتلال الإسرائيلي في تبرير الإستيطان وإحلال المهاجرين اليهود مكان السكان الأصليين لأرض فلسطين، والإستيلاء على ممتلكاتهم إلى عدد من المزاعم منها ماهو ديني ومنها ما يستند على أساس تاريخي، ومنها ما ينهض على أساس أمني.

وعليه نتناول هذا المبحث في مطلبين: المطلب الأول: المزاعم الصهيونية للإستيطان في فلسطين، المطلب الثاني: تقييم المزاعم الصهيونية للإستيطان في فلسطين.

---

[22] د. روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، تقديم الأستاذ محمد حسنين هيكل، دار الشروق، القاهرة،2004، ط4، ص230،229.

[23] د. أسعد السحمراني، عروبة القدس(التحديات الصهيونية ومقاومة العدوان)، مجلة الحق، العدد(2)2009، ص19،20.

[24] لجنة معهد البحوث والدراسات العربية، الإرهاب الدولي، مجلة الحق، العدد(1) يناير 1974، ص36.

[25] اللواء طارق الخضراء، المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال القرن العشرين، إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، دمشق، 2001، ط1، ص1،2.

[26] د. فايز الصايغ، الإستعمار الصهيوني في فلسطين، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1989، بدون ط، ص40.

[27] لجنة معهد البحوث والدراسات العربية، الأرهاب الدولي، المرجع السابق، ص39.

المطلب الأول: المزاعم الصهيونية للإستيطان في فلسطين

تقسم المزاعم التي إستندت إليها الصهيونية العالمية للإستيلاء على أرض فلسطين وإحلال المهاجرين اليهود مكان السكان الأصليين إلى ثلاثة حجج رئيسية نتناولها في ثلاثة فروع على النحو التالي: الفرع الأول: المزاعم الدينية. الفرع الثاني: المزاعم التاريخية، الفرع الثالث: المزاعم الأمنية.

الفرع الأول: المزاعم الدينية

يأتي العامل الديني في مقدمة مزاعم الإستيطان في أرض فلسطين، بإعتبار أن الله قد منح اليهود هذه الأرض وعليهم أن يستوطنوا فيها حتى يحققوا فريضة دينية[28]، وقد سعى رجال الدين اليهود ــ الحاخامات ـ إلى تطويع التوراة وقلب الحقائق فيما يتصل بالدين والنبوة والوعد الرباني بوراثة الأرض، بما يلبي مزاعمهم الدينية، ويحقق لهم إغتصاب أرض فلسطين بحجة أنها ميراث عن أنبياء يهود في زعمهم[29]، بزعم أن أمة بني إسرائيل عقد الإله معها ميثاقا تقوم بمقتضاه بعبادته والإلتزام بتعاليمه؛ مقابل أن يعطي بني إسرائيل أرضا محددة تمكنهم من غزوها وأن يتولى حمايتهم ويجعل منهم أمة عظيمة[30].

الفرع الثاني: المزاعم التاريخية

تستند دولة الإحتلال إلى الحق التاريخي لتبرير الإستيطان في فلسطين، حيث يدعي اليهود أن فلسطين كانت بلادهم في القديم، وأن من حقهم العودة إليها وإقامة دولتهم، وإحياء تراثهم القديم فيها[31]؛ فتم تسخير الدراسات التوراتية، وعلم الآثار التوراتي في محاولة لطمس علاقة الكنعانيين بفلسطين وتشويه التاريخ، وإثبات الحق التاريخي لليهود في فلسطين[32]، وزجت التوراة بالتأويلات

---

[28] سمير أحمد معتوق، الأساس الجغرافي للإستعمار الإستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب،الجامعة الأردنية، 1989، ص44.

[29] د. جمال عبد الهادي مسعود، ود. وفاء محمد جمعة، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ" ليس لليهود حق في فلسطين"، دار الوفا، المنصورة، 1989، بدون ط، ص13،14.

جاء في التوراة: "واقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في اجيالهم عهدا ابديا لأكون إلها لك ولنسلك من بعدك" **(سفر التكوين7:17)** "وظهر الرب لإبرام و قال لنسلك اعطي هذه الأرض فبنى هناك مذبحا للرب الذي ظهر له"**(سفر التكوين4:17)**

[30] السفير طاهر شاش، جذوره وحصاده"، دار الشروق، القاهرة، 1977، ط1، ص11

[31] د. عبد المالك خلف التميمي، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، بدون ط، ص95.

[32] د. الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ حتى 1949، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ط1، ص62 ـ66. "وقال الرب لإبرام بعد اعتزال لوط عنه ارفع عينيك و انظر من الموضع الذي انت فيه شمالا و جنوبا و شرقا و غربا لأن جميع الأرض التي انت ترى لك اعطيها و لنسلك إلى الأبد" سفر التكوين13:14،15

والإجتهادات التي تثبت صلة اليهود بفلسطين، وأصبح يسيطر على الخطاب التاريخي الإسرائيلي البحث عن جذور إسرائيل القديمة، لإضفاء الشرعية على الدولة الحديثة[33].

وتطالب الحكومة الإسرائيلية الجانب الفلسطيني والعربي الإعتراف بيهودية إسرائيل كشرط للسلام، لكن هذا لا يعدو أن يكون إلا مصيدة للتنازل عن الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أرضه، وإثبات للإدعاء الإسرائيلي القائم على إختلاق الوقائع، وإنهاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وطرد الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم منذ نكبة 1948، وتمسكوا بهويتهم وأرضهم الفلسطينية.

الفرع الثالث: المزاعم الأمنية

يعتبر الهاجس الأمني هو الباعث الحقيقي للإستراتيجية الإسرائيلية في مشاريعها الإستيطانية، فقد تذرعت بالعامل الأمني كوسيلة من أجل السيطرة على الأراضي الفلسطينية، والوصول إلى الحدود الآمنة التي يزعم بها القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين[34].

ففي أعقاب حرب 1948 سارع الصهاينة لإقامة المستوطنات على خطوط الهدنة، بإعتبارها حدودا مؤقتة لهم، وبانتهاء عدوان يونيو 1967 شرعوا في إقامة مستوطنات جديدة على طول خطوط وقف إطلاق النار[35]، بإعتبار أن هذه المستوطنات خطوطا دفاعية لهم.

فالسياسية الإسرائيلية تنهض على إقامة المستوطنات في أماكن إستراتيجية لحماية المدن اليهودية المكتظة بالسكان، واستشعار أي هجوم خارجي قد تتعرض له وأيضا تؤدي دورا في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية كبديل للوجود العسكري للجيش الإسرائيلي[36].

فالمستوطنات تحاصر المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية، وتعمل على مراقبة نشاطات سكانها من خلال الجهاز الأمني الخاص بكل مستوطنة.

المطلب الثاني: تقييم المزاعم الصهيونية للإستيطان في فلسطين

تلك الإدعاءات التي ساقتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتبرير الإستيطان في فلسطين ومحاولة إقناع العالم أن اليهود لهم الحق في أرض فلسطين وأن إسرائيل ليست معتدية!! فما مدى صحة تلك الإدعاءات؟

وعليه نتناول هذا المطلب في ثلاثة فروع: الفرع الأول: تقييم العامل الديني، الفرع الثاني: تقييم العامل التاريخي، الفرع الثالث: تقييم العامل الأمني.

---

[33] كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة إسكات للتاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهندي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر1999، بدون ط، ص44.

[34] د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 1990، الجزء السابع، الفقرة20/38.

[35] سمير أحمد معتوق، المرجع السابق،ص47.

[36] الحانان أورن، دور الإستيطان وأهدافه في أمن إسرائيل في الثمانينيات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1980،بدون ط، ص215.217.

الفرع الأول: تقييم العامل الديني

إن النصوص التي جاءت بها التوارة تؤكد أن العهد الإلهي لليهود مشروط بالطاعة والعبادة لله عز وجل، والإستجابة لرسله وعدم الزيغ عن تعاليمه، والقيام بما يأمرهم به، والنهي عما نهاهم عنه[37]، فقد جاء في التوراة "ان كنتم تنقلبون انتم او ابناؤكم من ورائي ولا تحفظون وصاياي فرائضي التي جعلتها أمامكم بل تذهبون وتعبدون ألهة أخرى و تسجدون لها"[38] ، وهكذا فقد خان بنو إسرائيل العهد وانحرفوا عن طريق الله، ولم يحفظوا وصايا الرب لهم، "حقا انه كما تخون المرأة قرينها هكذا خنتموني يا بيت إسرائيل يقول الرب"[39]،" قل لهم حي أنا يقول الرب لأفعلن بكم كما تكلمتم في أذني"[40].

فهذه النصوص تدل على إعراض بني إسرائيل عن تعاليم دينهم وأوامر ربهم، وبالتالي فإن زعمهم بالوعد الإلهي باطل[41].

ومن ناحية أخرى فإن هجرة اليهود إلى إسرائيل لم تكن لدوافع دينية بل نتيجة عوامل إجتماعية ومعيشية، أجبرت اليهود على الهجرة من مجتمعاتهم إلى مجتمع أكثر أمنا لهم وخاصة ما تعرضوا له من إضطهاد في دول أوروبا[42].

ومن ناحية قانونية فإن الإدعاء الصهيوني بالحق الديني في أرض فلسطين إدعاء باطل في إطار القانون الدولي العام، فمصادر القانون الدولي العام حسب المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا تعتبر الدين مصدرا من مصادر الحقوق والإلتزامات الدولية، وما دام أن الوعد الإلهي ليس سببا من أسباب كسب ملكية الإقليم في القانون الدولي العام؛ فإن دعوى الصهيونية ساقطة وغير مقبولة قانونا[43]، أضف إلى ذلك أن التوريث الإلهي ليس سببا من أسباب نقل السيادة في القانون الدولي واكتساب الإقليم[44].

---

[37] د. محمد عبد الله الشرقاوي، الكنز المرصود في فضائح التلمود، دار عمران، بيروت، 1993، ط1، ص77.

[38] سفر الملوك6:9.

[39] سفر إرميا 20:3.

[40] سفر العدد28:14

[41] د. يحي على الدجني، تحدي الحركة الصهيونة للقوى العربية والإسلامية، بدون ط، دار التميز، دمشق، 1995، ص36. والله سبحانه وتعالى يقول في القرأن الكريم " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ" أنظر: أية(124) من سورة البقرة.

[42] د. محمد إسماعيل علي السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين "دراسة في إطار القانون الدولي العام"، عالم الكتب، القاهرة، 1975، ط1، ص75.

[43] د. محمد طلعت الغنيمي، دعوى الصهيونية في حكم القانون الدولي، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1980، بدون ط، ص28. وانظر: د. حسن الجلبي، المرجع السابق، ص35.

[44] د. محمد إسماعيل علي السيد، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين "دراسة في إطار القانون الدولي العام"، عالم الكتب، القاهرة، 1975، بدون ط، ص82.

الفرع الثاني: تقييم العامل التاريخي

تؤكد الدراسات التاريخية القديمة أن اليهود القدماء قد مروا بفلسطين كحادث عابر من حوادث التاريخ، التي لم يبق لها أثر تترتب عليه أية حقوق تاريخية لهم في فلسطين[45]، كما تؤكد أن اليهود حينما قدموا إلى فلسطين كانت تخضع لحكم الكنعانيين، أقدم سكان هذه المنطقة، وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد قدم إلى أرض كنعان شعب (الفلستين) واستقروا بساحلها[46].

فالعبرانيين ـ اليهود القدماء ـ هم دخلاء على هذه المنطقة مثلهم مثل بقية الغزاة الذين غزوا فلسطين بسبب موقعها الجغرافي، حتى طردهم منها الرومان في بداية القرن الثاني ميلاديا، إذ استقر شعب الفلستينيين فيها دون إنقطاع ومن إسمه استمدت هذه البلاد تسميتها[47]؛ فالعرب لم يسبقهم أحد إلى العيش في فلسطين، إذ كان يسكن أرض فلسطين منذ خمسة آلاف عام تقريبا القبائل الكنعانية العربية، ولم ينازعها فيها أحد[48].

وقد رأى العديد من أعضاء المؤتمر الأول للصهيونية العالمية في مدينة بازل 1897 أن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين أمرا مستحيلا؛ فلا يمكن للدولة اليهودية القيام فوق أرض لا يوجد فيها يهود في الأصل، أو حتى لو وجدوا فإنهم سيشكلون أقلية ضئيلة[49].

وإذا كان معظم اليهود قد غادروا فلسطين وانقطعت صلتهم بها مدة 18 قرنا منذ 135 ميلادي وحتى القرن العشرين، فإن أهل فلسطين الأصليين لم يغادروها طوال الأربعة الآف وخمسمائة سنة الماضية، إلى أن طرد عدد كبير منهم على يد العصابات الصهيونية سنة 1948، ومازالوا يجاهدون لإسترداد أرضهم والعودة إلى وطنهم[50].

ولا يعدوا تاريخ إسرائيل القديم كما ورد في التوراة القسم الأكبر منه إلا قصة خيالية، وبمنزلة إختلاق للتاريخ شأنه شأن معظم رؤى الماضي التي كونتها المجتمعات القديمة[51].

ومن جهة أخرى فأن أكثر من 80% من يهود العصر الحديث حسب بعض الباحثيين والعلماء اليهود، لا يمتون إلى بني إسرائيل ولا إلى فلسطين بأي صلة نسب أو تاريخ، لأن معظم اليهود المعاصرين هم من يهود الخزر، الذين ترجع أصولهم إلى قبائل تترية قديمة استوطنت شمال القوقاز(جنوب

---

[45] د. حسن صبري الخولي، فلسطين بين مؤامرات الصهيونة والإستعمار، المجلس الأعلى للشئون الدينية الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، 1968، بدون ط، ص4.

[46] د. علي المحجوبي، المرجع السابق، ص30.

[47] المرجع السابق، ص31،

[48] د. حسن صبري الخولي، المرجع السابق، ص 4،5.

[49] د. مصطفى كركوتي، مئة عام من الحركة الصهيونية "انجازات ضخمة وانتصارات مستمرة" بحث منشور في كتاب، مائة عام على المشروع الصهيوني"أزمة الفكر ومأزق الدولة"، إعداد مصطفى المقداد، مركز الدراسات العربية الدولية، بغداد، 1994، ص118.

[50] د. محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص22،23.

[51] كيث وايتلام، المرجع السابق، ص50.

روسيا)، وتهودت في القرن الثامن الميلادي، وعندما سقطت مملكتهم انتشروا في روسيا وشرق أوروبا، وهم يعرفون الآن باليهود الأشكناز، فإن كان لهم حقا بالعودة ، فليعودوا إلى جنوب روسيا[52].

وبذلك يسقط أهم مرتكزات الحق التاريخي لليهود في فلسطين، فهم أندثروا بالكامل عن فلسطين منذ الحملات الصليبية ولم يبق منهم إلا أعداد ضئيلة[53].

فالمشروع الصهيوني المتمثل في تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني لا يمكن تبريره بالتاريخ والحقوق التاريخية، وإلا كان من حق العرب الذين إحتلوا الأندلس لمدة ثمانية قرون أن يطالبوا بها ويطردوا منها سكانها، كما من حق الهنود الحمر المطالبة بأمريكا[54]، ومن ناحية قانونية فإن الحقوق التاريخية تستعمل للدلالة على الحقوق التي تكتسب خلافا لأحكام القانون الدولي، عبر ممارسة تاريخية تؤكد بها دولة ما حقها في اكتساب السيادة على إقليم معين، ما لم يحدث إعتراض على هذه الممارسة[55].

وحتى يكون هذا الحق سببا من أسباب اكتساب السيادة على إقليم ما، فإنه يشترط أن تمارس الدولة سلطة فعلية على الإقليم بصفة علنية؛ بهدف فرض السيادة عليه، وأن تقبل الدول ذات المصلحة الحالة أو المستقبلية بهذا الفعل وتستمر هذه الممارسة فترة كافية من الزمن لتكوين اقتناع عام بأن الوضع الراهن يتفق مع القانون الدولي العام[56].

فهذه الشروط لا تتوافر بالنسبة للإدعاء الإسرائيلي بالحق التاريخي في فلسطين، وذلك:[57]

1ـ عند إدعاء الحق التاريخي عام 1917 في وعد بلفور لم تكن في فلسطين سلطة سياسية يهودية تمارس مظاهر السيادة ممارسة فعالة.

2ـ إن إنقطاع وجود الدولة اليهودية في فلسطين كان أطول من حيث الزمان من وجودها ذاته، فقد انتهت ممارسة السلطة اليهودية لمظاهر السيادة منذ عام 586 ق.م، وظل انقطاعها مستمرا حتى عام 1948.

3. ليس للحركة الصهيونية شكل الدولة، ومن ثم فإن تمسكها بالحق التاريخي لا أساس له في القانون الدولي.

---

[52] د. فهمي توفيق مقبل، إثبات حق العرب و المسلمين في القدس وفلسطين تاريخيا ودينيا ينفي إدعاء اليهود حقهم فيها، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001، ط2، ص23، وأنظر: د. أسماء فاعور، فلسطين والمزاعم اليهودية، دار الأمة، بيروت، 1995، بدون ط، ص235،241.

[53] د. مصطفى كركوتي، المرجع السابق، ص119.

[54] د. علي المحجوبي، المرجع السابق، ص32.

[55] د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، بدون ط، ص699.

[56] د. حسن الجلبي، المرجع السابق، ص40،41.

[57] د. محمد اسماعيل علي السيد، المرجع السابق، ص62.

ومما تقدم يتضح لنا أن العرب هم أصحاب الحق التاريخي في فلسطين، وأن جميع شروط هذا الحق تنطبق على ممارساتهم للسيادة على فلسطين، وهو ما دعا الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى أن يؤكدوا للعرب إعترافهم بحقوق السيادة العربية على الأقاليم العربية ومنها فلسطين، وحتى في ظل الإنتداب البريطاني بقيت السيادة على الأراضي الفلسطينية للعرب، حيث أن الإحتلال واقعة مادية مؤقتة لا تؤثر على السيادة، كما أن الإنتداب فرض لصالح سكان فلسطين حتى يتمكنوا من حكم أنفسهم بأنفسهم، ولم يترتب عليه نقل السيادة من الشعب الفلسطيني إلى الدولة المنتدبة.

وإذا تحدثنا عن التوارث الدولي فإن الشعب العربي الفلسطيني تلقى السيادة بالتوارث عن الإمبراطورية العثمانية، ولهم حق التمسك بهذا الحق ودحض إدعاء الصهيونية العالمية بوجود أي حق تاريخي لليهود في أرض فلسطين.

الفرع الثالث: تقييم العامل الأمني

أثبت الواقع أن ادعاء إسرائيل بالعامل الأمني لتبرير سيطرتها على الأراضي الفلسطينية مجرد ذريعة واهية، فغالبية المستوطنات تقام على أخصب الأراضي الزراعية، التي تم طرد سكانها منها والإستيلاء عليها، كما أن غالبية هذه المستوطنات لم تقم على الحدود مع الدول المجاورة للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما أقيمت حول المدن والقرى الفلسطينية، بل وداخل التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية ، كما هو الحال في مدينتي القدس والخليل[58].

كما أثبتت الأحداث عدم جدوى هذه المستوطنات في دعم وضع إسرائيل الأمني، بل شكلت المستوطنات عبئا اضافيا على الحالة الأمنية بدل من دعمها، فقد اضطرت إسرائيل لتفريغ قوة دائمة لحماية المستوطنات، كما أن هذه المستوطنات لا تستطيع الصمود أمام المعارك والأحداث، ففي أحداث حرب أكتوبر المجيد من عام 1973 اضطرت إسرائيل إلى إخلاء مستوطنات الجولان، حيث تقدمت القوات السورية وراء الخطوط الإسرائيلية الأمامية[59]، وكذلك على الحدود مع قطاع غزة يتم إخلاء المستوطنات في النقب وتعطيل الحياة فيها بمجرد أي عدوان يقوم به جيش الإحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين تحسبا لرد المقاومة الفلسطينية.

ومن ناحية قانونية تتكون الدولة من ثلاثة عناصر رئيسية الشعب والإقليم والسيادة، ويشترط القانون الدولي في إقليم الدولة أن يكون محددا وهذا يكمن في أن نطاق الإقليم يحدد مدى سيادة الدولة، إذ عند الحدود تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.

[58] د. نظام محمود بركات، الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ط1، ص240.

[59] المرجع السابق، ص240.

وقد حدد قرار التقسيم 181 الصادر في 29نوفمبر1947 حدود إسرائيل، وقد إعترفت الدول بإسرائيل على أساس قرار التقسيم بما تضمنه من تحديد لحدود هذه الدولة وتم قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

ولا شك أن إسرائيل بعدوان 67 اعتدت على حدود الدول العربية وانتهكت أمنها وأعتدت على سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وهو ما يخالف ميثاق الأمم المتحدة.

فما تسوقه إسرائيل ليس له أي أساس في القانون الدولي، بل على العكس فإنها تشكل إنتهاكا لقواعد القانون الدولي العام وخرقا لأحكام الإتفاقيات الدولية.

فهذه المستوطنات لا تؤدي إلا دور القهر والحصار للتجمعات السكانية الفلسطينية، والإعتداء على السكان وممتلكاتهم، وجعلهم محاصرين بين فكي كماشة الجيش والمستوطنات.

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات:

أولا ـ النتائج:

1. لم يكن الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وليد اللحظة بل مَر بمراحل تاريخية مختلفة.
2. يعتبر التوسع الإستيطاني الركيزة الأساسية في تحقيق حلم الصهيونية العالمية بإقامة دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل.
3. الذرائع الصهيونية التي تستند إليها دولة الإحتلال في سياستها الإستيطانية غير صحيحة، ومخالفة للواقع وللتاريخ والدين، ولا أساس لها في القانون الدولي.
4. أصبح الإستيطان سياسة عامة لمختلف الحكومات الإسرائيلية، أي كان تشكيلها السياسي.

ثانيا ـ التوصيات:

1. دعوة الصحفيين في جميع دول العالم إلى تسليط الضوء على مزاعم الإستيطان الصهيوني في فلسطين، ودحض الرواية الإسرائيلية.
2. دعوة كافة الحقوقيين ونقابات المحاميين في العالم والمؤسسات الحقوقية الدولية إلى فضح سياسة اسرائيل الإستيطانية وكذب مزاعمها.
3. دعوة أحرار العالم ومؤسسات المجتمع المدني إلى مواصلة فعالياتها الضاغطة على حكوماتها لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، لإجبار دولة الإحتلال على إزالة مستوطناتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4. دعوة الجمعية العامة إلى إستخدام قرار الإتحاد من أجل السلام لإزالة المستوطنات وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، خاصة إزاء تسيس الولايات المتحدة لمجلس الأمن، وتعسفها في إستخدام حق النقض "الفيتو" صد مشروع أي قرار يدين الإستيطان.
5. دعوة أبناء الشعب الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني إلى تكثيف جهودهم في مقاومة الإستيطان.